الفلسطينية بعد خروجها من المجازر المأساوية في أيلول عام ١٩٧٠ وتموز ١٩٧١ بحالة من الارهاق العسكري ، والارتباك التنظيمي ، والغياب لفعلها في كثير من الاماكن في الساحة الاردنية اعتبرت ان الوساطة توازن ما بين القوة المادية الشرسة للنظام والقوة المعنوية السياسية للمقاومة وان هذا التوازن ينطلق من موقع الانظمة العربية بشقيه المحافظ والتقدمي . كان هذا يعتبر كافيا بالنسبة للمقاومة ليمهد الطريق نحو المطلب الاستراتيجي والمرحلي المطلوب بالحاح وهو عودة التواجد الفدائي للساحة الاردنية . لكن الاعتبارات الاستراتيجية والتكتيكية والعسكرية والسياسية ، وضعت دون استكمال التقييم الدقيق للحقائق الاساسية في الواقع الاردني ، وهذا ما اشارت اليه قوى داخل فتح والجبهة الشعبية والديموقراطية ، والتي عللت رفضها للوساطة من حيث اقتناعها بأن السلطة الاردنية، انما هي خط دفاعي أمامي للمحور الاسرائيلي الامريكي في المنطقة.

لذلك فقد كانت الوساطة ، بالنسبة الى فئات متزايدة ، بحجمها وثقلها داخل المقاومة الفلسطينية ، مرفرضة بالنظر الى الاعتبارات الاساسية التالية : اولا : ان الاستمرار بمنطق التعامل مع الانظمة العربية ، يخلق آمالا مغلوطة عند الجماهير ، فيجعلها تنتظر من الانظمة اكثر مما باستطاعة هذه الانظمة ان تعطي . واشارت هذه الفئات الى ان اتفاقية القاهرة بعد مجزرة ايلول ٧٠ كانت بمثابة ادانة سياسية ضخمة لكن بدون اية عقوبة مهما هزلت. لذلك فان الادانة بدون العقوبة مكنت السلطة الاردنية، بأن تستأنف هجمتها الشرسة ضد المقاومة الفلسطينية . وبالتالي فان ادخال الانظمة العربية ، طرفا يتحكم بصيغة العلاقات بين المقاومة والسلطة الاردنية ، انما هو ادخال يرجح ، في نهاية الامر ، ومهما كانت الصياغات اللفظية له ، ابقاء وتركيز السلطة الهاشمية . ثانيا : كان الاعتراض على الوساطة ناتجا عن كون السلطة الاردنية تشكل موقعا اسرائيليا في المنطقة انطلاقا من النتائج الموضوعية لمسلكيتها وارتباطاتها مع الامبريالية. وهذا يحتم على المقاومة واقع الاصطدام معها . لئن كانت هناك اعتبارات كثيرة تتحكم بالاصطدام مع اسرائيل ، غير رغبة الاصطدام ومشروعيته، الا انه كان لا بد من حسم ما يتعلق بتقييم المقاومة للسلطة الاردنية. ان الاعتراض على الوساطة كان ينبثق من تصور استراتيجي ثوري ، بأن المقاومة الفلسطينية يجب ان لا تبقي نفسها سجينة اللاحسم . من هنا كانت الوساطة مدخلا للنظام الاردني ليستعيد مشروعية عربية له . وبالتالي كان كل تعامل مكثف او باهت مع السلطة الاردنية هو في النتيجة الموضوعية النهائية ، تعامل عربي مع اسرائيل . هذا التقييم الثوري المتقدم عن المراحل السابقة لمعادلات المقاومة الاردنية مع النظام الاردني ، جاء في اعقاب وضوح مخططات السلطة الاردنية من حيث تركيزها على محو المقاومة من الساحة الفلسطينية ، وجعل النظام الهاشمي المؤهل الاوحد للبت بمصير الشعب الفلسطيني وبالتالي انهاء القضية . اذن كانت الوساطة مدخلا تجريبيا للمقاومة الفلسطينية لتعيش معاناة تحديد اولوية مطاليبها . هنا تمكنت السلطة الاردنية ، اثناء مناقشات الوساطة ، بأن تسلك سلوك الاسرائيليين عندما كانت تسأل ازاء تباين آراء فصائل المقاومة : من هو الذي يتكلم باسم المقاومة ؟ لقد كانت مراوغة السلطة الاردنية ومحاولاتها لكسب الوقت ؛ ولترسيخ سلطتها وسطوتها في الساحة الاردنية ، ولالغاء فاعلية المقاومة ، وتطويق نمو الوعي السياسي والحركي للشعب الفلسطيني ، تماثل ما تفعله الدبلوماسية الاسرائيلية من حيث مراوغتها في المجتمع الدولي ، عندما تتساءل عن احتمالات وكيفية تنفيذ قرار مجلس الامن . وهي تهدف من وراء هذه المراوغة وهذا التعنت الى ترسيخ احتلال اسرائيل للاراضي العربية والى الغاء المعارضة والانتفاضة الفلسطينية ، وهو في ذلك يلتقي مع السلطة الاردنية في ازالة القضية الفلسطينية كقضية طارئة في المجتمع الدولي وفي الساحة العربية ، اذن فان اي نفاذ الى سلوك الوفد المفاوض الاردني ، اثناء مباحثات جدة ، كان يؤكد نمط